دور الممارسات التضامنية في تحسين عمل المقاولات التعاونية الفلاحية في ولاية بسكرة/الجزائر

The Rôle of Solidarity Practices in Improving the work of Agricultural Cooperative Enterprises in the Province of Biskra, Alegria

نسرين بوزاهر[1]*، منيرة زياني[2]

[1] جامعة محمد خيضر، (بسكرة)، nesrine.bouzahar@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر، (بسكرة)، mounira.ziani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/23؛ **تاريخ المراجعة**: 2022/05/03؛ **تاريخ النشر**: 2022/12/31

ملخص:

الاقتصاد التضامني يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستثمر في تحقيق التنمية الاجتماعية .وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، أهمها الرفاهية والنمو للجميع، بدلاً من التركيز على تحقيق مكاسب الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال .

وقد أصبح هذا الاقتصاد مطلب أساسي لتنمية القطاعات الاقتصادية ذات الطابع العائلي والاجتماعي مثل القطاع الفلاحي؛ فالاقتصاد التضامني يظهر بنفس أهمية القطاع العام والقطاع الخاص في تحريك آليات الاستثمار الحقيقي وتوجيه مسار التنمية.

وعليه يبرز اهتمامنا في متابعة الممارسات التضامنية في القطاع الفلاحي من خلال التعاونيات الفلاحية بالتركيز على منطقتنا المحلية ولاية بسكرة التي تعتبر فلاحية بامتياز وبالتالي هي بحاجة لتطوير أدوات تضامنية تتناسب مع توجهات نمو القطاع

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد التضامني ، المقاولات التعاونية ، التعاونيات الفلاحية

تصنيف JEL : Q13

Summary:

Solidarity economy differs from ordinary economic models, as it invests in social development. It harnesses economic instruments to serve social ends, the most important of which are prosperity and growth for all, rather than focusing on gains that serve individual profit as in traditional business models. This economy has become a prerequisite for the development of economic sectors of a family and social nature such as the agricultural sector;

Solidarity economy has the same importance as the public and private sectors in driving the mechanisms of real investment and directing the path of development.

Accordingly, we are interested in following up the solidarity practices in the agricultural sector through agricultural cooperatives, focusing on our local region of Biskra, which is considered an agricultural region with distinction and therefore needs to develop solidarity tools that suit the growth trends of the sector.

Keywords: solidarity economy, cooperative enterprises, agricultural cooperatives

Jel Classification Codes : Q13

I- تمهيد :

الممارسة التضامنيّة على مبدأ التبادل وتقاسم الخدمات بين أفراد الجماعة وهوما يطلق عليه حديثا بالاقتصاد التضامني الذي يمثل العلاقات التعاونية والترابطية وأشكال الإدارة الديمقراطية؛ بهدف اجتماعيي،وتحقيق الرفاهية والنمو للجميع، بدلاً من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال .

وينطوي الاقتصاد التضامني على جملة من المكونات التي تؤدي من خلالها العمل التعاوني منها والمقاولات التعاونية تتدخل في تقديم منتجات أو خدمات للسوق بروح المقاولة والإبداع وتستعمل أساسا الأرباح لتحقيق أهدافها الاجتماعية وتدار بطريقة مفتوحة بإشراك العاملين والمستهلكين المعنيين بأنشطتها التجارية، وهي تنتشر أكثر في المجال الفلاحي وقطاع السكن.

باعتبار أن مدينة بسكرة في جنوب شرق الجزائر هي منطقة فلاحية بالدرجة الأولى تشتهر بإنتاج التمور والمحاصيل المبكرة المتمثلة في الخضر(الطماطم، الفول، والفلفل...) فيمثل النشاط الفلاحي اهم مورد للسكان المحليين ويمتلك المجتمع معرفة وخبرة متراكمة في المجال وانتماء لمثل هذه المقومات، غير أن القطاع يعاني من جملة من المشاكل أهمها نقص اليد عامل ونقص التكوين ونقص تسويق المنتج وغلاء تكاليف الأدوية والأسمدة والبذور، وعليه ترد حاجة ملحة لتوظيف أدوات تتمشى مع الطبيعة التعاونية للمجتمع وتسمح بتقوية النشاط واستمراريته بتوظيف المعرفة المحلية ودعم القوة التفاوضية للفلاحين المحليين ضمن منظور عملي للمسارات الاقتصادية العادلة . وعليه اقتراح المقاولات التعاونية كأداة عملية من الاقتصاد التضامني، لدعم الفلاحين في المنطقة وتكريس السلوك التكافلي لتحقيق نمو في النشاط الفلاحي في مدينة بسكرة وتحقيق نمو المجتمع المحلي.

وعليه يمكن طرح التساؤل الموالي:

كيف يمكن تفعيل الآلية التضامنية من اجل تحسين عمل المقاولات التعاونية الفلاحية في ولاية بسكرة؟

وانطلاقا من هذا التساؤل يمكن تحديد الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مضمون الاقتصاد التضامني؟
- ما هي القيمة الاقتصادية للنشاط الفلاحي في ولاية بسكرة؟
- ما هو واقع نشاط التعاونيات الفلاحية في الولاية وما هي طرق تحسين عملها التضامني؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في بسط المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ومن ثمة اللجوء إلى المنهج التحليلي لدراسة المعطيات التي تم جمعها من خلال تحليل المضمون وكذا إجراء مقابلة مع مختلف المعنيين من فلاحين وموظفين في مديرية الفلاحة وكذا مدير تعاونية على مستوى الولاية.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية للاطلاع على مفهوم الاقتصاد التضامني ومتابعة أدبيات الموضوع، ثم تحليل النشاط التضامني للمقاولات التعاونية الفلاحية على مستوى ولاية بسكرة.

I.1- مضمون الاقتصاد التضامني

ينطوي قطاع الاقتصاد الاجتماعيّ والتضامنيّ على تسْميات متعدّدة تختلف منْ بلدٍ إلى آخر،وحسب السّياقات المختلفة .وإذا كان هذا الاقتصادُ معروفاً باسْم 'لاقتصاد الاجتماعيّ والتضامني '، في بعض البلدان مثل فرنسا والنيبال وجنوب أفريقيا ومالي، ففي بلدان أخرى مثل رومانيا، وإسبانيا، وبوليفيا وكندا والكاميرون وكوريا الجنوبية، يقتصر نعْت هذا القطاع على اسم "الاقتصاد الاجتماعيّ." وعلاوة على ذلك، تصف بلدان أخرى، مثل الإكوادور وجمهورية الدومينيكان، هذا الاقتصاد باسم "الاقتصاد الشعبيّ" (المجلس الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي، 2015)

ولا يعتبر الاقتصاد والتضامنيّ اقتصاداً تكميليا ، ولا اقتصاداً بديلاً ، بقدْر ما هواقتصادٌ موازٍ يشكّل الدعامة الثالثة التي يرتكز عليها الاقتصاد المتوازن، إلى جانب القطاع العموميّ والقطاع الخاصّ .إذ يتعلّق الأمْرُ باقتصاد يتوفّر على ما يكفي من الإمكانات والوسائل التي تجعله قادراً على تعْبئة الموارد المادية وغير المادية في تآزرٍ تضامنيٍّ كفيلٍ بمواجهة متطلّبات التنمية المدْمِجة والمندمجة(المحلية والجهورية والوطنية) وعلى الحدّ منْ آثارِ الأزمات الاقتصاديّة المحتملة .كما يسمح النموذج الذي يرتكز عليْه هذا الاقتصاد بضمان إقامة توازن على صعيد الاستثمارات، وعلى صعيد توْطين رأس المال الجماعيّ. (المجلس الاقتصادي،الاجتماعي للأمم المتحدة، 2014)

تعتبر ممارسات التضامن والتعاضد، تقليديًّا وبكلّ وضوح، ذات صلة بمفهوم "**الجْماعة** " والممارسات المرْتبطة، وقد كان هذا العُرْف حاسما في عمليّة التنشئة الاجتماعية للأفراد، وفي بناء هويتهم خارج حدود الفضاء الخاص بهم .وبالتّالي، فإنّ عدمَ احترام هذه الممارسة يترتّب عليْه فقدان مكانة الفرد داخل الجماعة، بلْ حتى فقدان هوّيته.

و**التّويزة** : التي تمثّل الصيغة الأكثر انتشاراً منْ بيْن صيغ التعاون والتعاضد، وأكثرها شيوعا في عمليات الحرث والحصاد والجني، وحفر الآبار، وتهيئة المسالك، وبناء المساكن القروية .وتستند هذه الممارسة التضامنيّة على مبدأ التبادل وتقاسم الخدمات بين أفراد الجماعة. (المجلس الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي، 2015)

I.1.1- تعريف الاقتصاد التضامني

يعرف الملتقى الدولي الثاني لنشر التضامن بكيبك في كندا أكتوبر 2001 الاقتصاد الاجتماعي على أنه "مجموع المبادرات الاقتصادية ذات الهدف الاجتماعي، تساهم في إنشاء طريقة عيش وتفكير اقتصادي جديدين، عبر عشرات الآلاف من المشاريع في بلدان الشمال والجنوب ...والتضامن في الاقتصاد يعتمد مشروعا اقتصاديا، وفي نفس الوقت هوسياسي واجتماعي، تنتج عنه وضعية جديدة لممارسة السياسة وإقامة علاقات إنسانية على قاعدة من التوافق والتصرف كمواطن فعلي". (أبوه، 2014-2015)

حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي التضامني ، هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح .وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية، إذ يستثمر التقدم والتطوّر(في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها) في تحقيق التنمية الاجتماعية .وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية، أهمها الرفاهية والنمو للجميع، بدلاً من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال .

ويشمل الاقتصاد التضامني على الكيانات التالية: (منظمة الامم المنحدة، 2015)

- الوحدات المجتمعية المختلفة(المنظمات أوالأسر أوالأفراد)التي تنشأ كيانات قانونية أوتقليدية لتقاسم أعباء الحياة؛
- ذات طبيعة تضامنية :الهدف من إنشائها هوتقاسم الأعباء والإيرادات، والهدف الأساسي ليس الربح الفردي.

وفي الغالب يكون:

- طوعية :أي بمعنى أنها ليست إلزامية، وتنطوي على درجة معقولة من النشاط التطوعي؛
- ذات الإدارة الذاتية :أي أنها تتحكم في أنشطتها.

وعليه، فإنه يمكن تحديد أهم أهداف الاقتصاد التضامني الرئيسية في التالي:

- اجتماعية :يتصدرها القضاء على اللا مساواة والفقر؛
- اقتصادية :من خلال اقتصاد إنتاجي تعددي وجماعي؛ يحد من الفردانية التي تتعمق في مجتمع اليوم؛
- سياسية :تهدف إلى تحقيق بديل مجتمعي مبني على قيم التعاون والتضامن، بدل المنافسة والجشع والأنانية.

I.2.1 – أهمية ودور الاقتصاد التضامني

- يعالج الاقتصاد التضامني عدم المساواة في توزيع الدخل، ةوتوزيع الأصول، وفرص العمل، والعمل المأجور، والمشاركة في عمليات صنع القرار، وتقع جميع هذه المجالات في صلب العدالة الاجتماعية .وهويضمن بشكل عام إعادة توزيع السلع والخدمات توزيعا يستوفي شروط العدالة الاجتماعية. (المجلس الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي، 2015)
- تقدم حلولاً بديلة للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير، والطاقة المتجددة، والإنتاج العضوي للسلع. ومن خلال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، يتحسن وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد البيئية؛ وتعمل على نطاق ضيق، ما يحدّ من المخاطر البيئية؛ وتنتج سلعاً وبضائع تستفيد منها المجتمعات المحلية، ما يسهل عملية التوزيع العادل.
- باستطاعة الاقتصاد الاجتماعي التضامني الوصول إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية غير التقليدية وتمكينها .ومن هذه الجهات النساء وهن من أبرز المساهمات في مبادرات الاقتصاد

الاجتماعي التضامني، كمجموعات الادخار، والمبادرات الزراعية، والمؤسسات الاجتماعية.

I.3.1 – مؤسسات الاقتصاد التضامني:

تصنف منظمات الاقتصاد الاجتماعي إلى مكونات أساسية: المقاولات التعاونية، والشركات التعاضدية، المؤسسات والجمعيات

I.1.3.1– التعاونية :

هي جمعية من نساء ورجال يشكلون معا مشروعا يدار ديمقراطيا بشكل مشترك ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه .وتعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الربح .كما أنها تساعد أعضاءها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . والتعاونية مشروع اجتماعي يعزز السلام والديمقراطية.

والمقاولات التعاونية تتدخل في تقديم منتجات او خدمات للسوق بروح المقاولة والإبداع وتستعمل أساسا الأرباح لتحقيق أهدافها الاجتماعية وتدار بطريقة مفتوحة بإشراك العاملين والمستهلكين المعنيين بأنشطتها التجارية، وهي تنتشر أكثر في المجال الفلاحي وقطاع السكن. (أبوه، 2014-2015)

I.1.3.2- الشركات التعاضدية

هي هيئاتٌ لا تهدف إلى اكتساب أرباح، وإنما تعتزم بواسطة واجبات انخراط أعضائها القيام لفائدة هؤلاء الأعضاء أو عائلاتهم بعمل من أعمال الإسعاف والتضامن والتعاون مداره الضمان من الأخطار اللاحقة بالأشخاص. غالباً ما يتم الاشارة إلى تعاضديات الصحة ونحنُ نتحدث عن القطاع التعاضدي، لأنّ هذه التعاضديات هي الأكثر بُروزًا، وهي التي تمثلّ القطاع، في معظم الأحيان، على مستوى الاقتصاد الاجتماعيّ والتضّامنيّ .أما باقي أشكال التعاضديات الأخرى، فإنها تأخذ شكل شركات للتأمين، أو شركات التكافل التعاضديّ، أو شكل تعاضديات جماعيّة.

I.1.3.3- القطاع الجمعوي

يعتبر الأكثر حيويّة من حيثُ الأنشطة ومشاريع القرْب، لكنّه في الوقت نفسه، هوالقطاع الأكثر انفلاتاً من حيث الإحصائيات. (المجلس الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي، 2015)

وباعتباره فاعلاً أساسيا في حركيّة المجتمع المدني، فإنّ معركته تجري على محْوريْن اثنين يحتلاّن الصّدارة: محور الحريات العموميّة، ومحور التنمية الاجتماعي – الاقتصادي للسكان، سواء في المناطق الحَضَرية والريفية.

I.1.3.4- المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة أو أي آليات تسعى لتقليص الفوارق مهما كانت.

I.1.4 – فعالية الاقتصاد التضامني

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يلعب على المستوى الدولي، دورًا هامًا، سواء على الصعيد الاقتصادي أو البشري، ففي أوروبا، يشغل هذا الاقتصاد ما يربو على 14.5 ملايين شخص، أي نحو 6.5% من السكان النشيطين في بلدان الاتحاد الأوروبي.

وفي بعض البلدان، مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأكثر من 10% من الناتج الداخلي الخام، كما أنه مكن قرابة 15% من سكان البرازيل أي حوالي 25 مليون ساكن من الخروج من عتبة الفقر، أما في الأرجنتين فقد تم تحويل بعض المؤسسات المفلسة إلى مؤسسات تعاونية وهذا الأمر حافظ على 10.000 موطن شغل، كما أن 710 تعاونية اجتماعية في إيطاليا تشغل نحو23000 شخص .

وقد أظهرت هذه التجارب مجتمعة أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر رافعة للنهوض بالتنمية خصوصًا بعد الأزمة الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم منذ سنة 2008، مما شجع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعلن العام 2012 سنة دولية للتعاونيات، وذلك تحت شعار "المشاريع التعاونية لبناء عالم أفضل." (الراجحي، 2018)

يجب النظر بتمعن للتجارب الناجحة وتبرز بعض التجارب المقارنة التي يجب الاقتداء بها أهمية المواكبة المؤسساتية للقطاع، والتي تهدف إلى تحسين فعاليته، من خلال برامج تتعلق بالمساعدة على هيكلته وتطويره، وتقوم هذه المؤسسات، في بعض الأحيان، بتقديم خدمات مجانية لدعم القطاع ومساعدته ماديًا، كما حرصت بعض البلدان على تطوير القطاع التعاوني عن طريق الدعم المالي، وذلك بالاستناد إلى آلية الحوافز المالية (الحكومة المحلية بفالنسيا الإسبانية)، كما أن تطوير التمويل التضامني من قبل البنوك والصناديق التضامنية، لتمويل مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يعتبر مثالاً جيدًا ينبغي التركيز عليه (مقاطعة الكيبيك الكندية).

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الهيئات المواكبة، (مثال دولة الإكوادور)، قد ساهمت إلى حد كبير في تحويل القطاع غير المهيكل والتجارة الموازية إلى قطاع مهيكل، وهوالقطاع المبني والمنظم، هذا في الوقت الذي أنشأت فيه البرازيل صاحبة التجربة الناجحة هيئة وطنية لتسويق

منتجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، توجهها وتحكمها مبادئ العدالة والتعاون والشفافية والتضامن، ويعتبر نظام التجارة العادلة والتضامنية، الذي أقره رسميًا الرئيس البرازيلي سنة 2009، أول نظام للتسويق في العالم تعترف به الدولة وتدعمه. (الراجحي، 2018)

II. الدراسة التطبيقية : الفلاحة في ولاية بسكرة

II .1- التعريف بالولاية:

تقع ولاية بسكرة في الجهة الجنوبية الشرقية للبلاد على ارتفاع 112 متر في البحر، وهذا يجعلها واحدة من أخفض مدن الجزائر. تتربع على مساحة 2167120 كم وتظم 33 بلدية موزعة على 12 دائرة،يبلغ عدد سكانها 614805 نسمة.يحدها من الشمال ولاية باتنة، ومن الشمال الغربي ولاية لمسيلة،من الشمال الشرقي ولاية خنشلة، ومن الجنوب الغربي الجلفة ومن الجنوب ولاية الوادي. (Agence Nationale de Développement de l'Investissement, 2015)

II .1.1- حجم النشاط الفلاحي ولاية بسكرة

تعتبر ولاية بسكرة من الولايات الرائدة في مجال الفلاحة، فمناخها الملائم وغناها بالمياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة أعطى لها مميزات تجعلها في الصدارة من ناحية تنوع وبكرة المنتوج ألفلاحي. تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـ 1.652.751 هكتار أي ما يقارب 77% من إجمالي المساحة الكلية للولاية. كما تقدر المساحة الصالحة للفلاحة بـ 185.473 هكتار أي بنسبة 11% من المساحة الفلاحية، منها 98.478 هكتار أراضي مسقية وتمثل 53,10 % من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة. علما أن عملية السقي تعتمد أساسا على المياه الجوفية والتي تتطلب تكاليف باهضة. (ملحةاحمد، 2018)

II.1.1.1. زراعة النخيل

تعتبر الثروة الفلاحية الأساسية بالولاية هي النخيل، تتواجد غالبيتها في منطقة الزاب الغربي ، والجدول التالي يوضح احصائيات هذه الثروة خلال السنوات 2018/2014

جدول رقم(01): عدد النخيل وإنتاج التمور بولاية بسكرة خلال الفترة 2018/2014

الموسم		دقلة نور	غرس	دقلة	المجموع
2014	إجمالي عدد النخيل	2 638 253	553 540	1 094 561	4 286 354
	عدد النخيل المنتجة	2 334 566	512 412	1 047 920	3 894 898
	الإنتاج/ قنطار	2 355 162	509 979	905 255	3 770 396
2015	إجمالي عدد النخيل	2 659 679	558 827	1 096 592	4 315 098
	عدد النخيل المنتجة	2 403 355	521 592	1 055 331	3 980 278
	الإنتاج/ قنطار	2 650 841	514 148	912 892	4 077 881
2016	إجمالي عدد النخيل	2 659 678	-	-	4 315 098
	عدد النخيل المنتجة	2 403 355			3 980 278
	الإنتاج/ قنطار	2 650 841			4 077 881
2017	إجمالي عدد النخيل	2 701 217	-	-	4 361 098
	عدد النخيل المنتجة	2 800 000			4 057 294
	الإنتاج/ قنطار	2 800 000			4 380 041
2018	إجمالي عدد النخيل	2 922 775	-	-	4 541 927
	عدد النخيل المنتجة	3 000 000			4 851 522
	الإنتاج/ قنطار	2 205 000			5 205 000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ببسكرة ، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة ،

من خلال ما جاء في احصائيات مديرية المصالح الفلاحية للولاية بلغ عدد النخيل إلى سنة 2018 (حوالي 927 541 4 نخلة، منها 522 851 4 نخلة منتجة)، بينما يقدر عدد نخيل دقلة نور المعروفة عالميا بـ 775 922 2 نخلة منها 000 000 3 نخلة منتجة.

إما فيما يخص الإنتاج الإجمالي للتمور فيقدر بـ 000 205 5 قنطار وحصة دقلة نور تمثل 000 205 2 قنطار أي بنسبة 57,11%. معدل المردود للنخلة الواحدة من كل الأنواع 75,15 كلغ / نخلة منتجة، بينما مردود نخلة دقلة نور فهو 78,37 كلغ / نخلة، وهذه الأرقام تتفاوت من منطقة لأخرى.

2.1.1.II. زراعة الأشجار المثمرة

تختص الجهة الشرقية من الولاية بالزراعات الحقلية (فول، بطيخ...)، أما الجهة الشمالية فتعرف بالإضافة إلى المنتجات الفصلية بعض المنتجات البستانية (مشمش، تفاح...)، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(02): إنتاج الأشجار المثمرة بولاية بسكرة خلال الفترة 2018/2014

الموسم		ذات البذور	ذات النواة	ذات القشرة	حمضيات	الزيتون
2014	المساحة /هكتار	1 825	1 844	1 409	222	4 254
	الإنتاج/ قنطار	79 864	70 976	59 000	17 700	101 550
2015	المساحة/ هكتار	1 836	2 031	1 409	222	4 154
	الإنتاج/ قنطار	47 030	63 300	54 495	17 800	130 602
2016	مساحة/ هكتار	-	1 600	1 454	197	4 273
	الإنتاج/ قنطار	-	72 000	55 928	18 330	148 050
2017	المساحة/ هكتار	-	1 600	1 454	197	4 273
	الإنتاج/ قنطار	-	72 000	55 928	18 330	148 050
2018	المساجة/ هكتار	-	1 600	1 500	197	4 237
	الإنتاج/ قنطار	-	72 000	56 000	18 330	148 050

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ببسكرة ، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة

يوضح الجدول تطور إنتاج الأشجار المثمرة خلال الخمس سنوات المقترحة، حيث نجد أن الأشجار ذات البذور كالعنب وصل إنتاجها في سنة 2015 إلى 030 47 قنطار ، فيما بلغ الإنتاج الأشجار ذات النواة كالمشمش والخوخ ، في سنة 2018 إلى 000 72 قنطار، فيما عرفت الأنواع الأخرى تطورا ملحوظا من خلال المساحة والإنتاج.

3.1.1.II. زراعة الحبوب

جدول رقم(03): إنتاج الحبوب بولاية بسكرة خلال الفترة 2018/2014

الموسم		قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال	المجموع
2014	المساحة /هكتار	11 307	4 615	8 239	40	24 210
	ألإنتاج/ قنطار	360 335	192 143	192 141	800	639 013
2015	المساحة/ هكتار	11 941	8 054	8 054	50	24 799
	الإنتاج/ قنطار	382 949	210 527	210 527	1000	750 686
2016	مساحة/ هكتار	11 816	8 761	8 761	100	25 542
	الإنتاج/ قنطار	414 729	210 993	210 993	2000	777 752
2017	المساحة/ هكتار	11 816	8 761	8 761	100	25 542
	الإنتاج/ قنطار	414 729	210 993	210 993	2000	777 752
2018	المساحة/ هكتار	11 816	8 761	8 761	100	25 542
	الإنتاج/ قنطار	414 729	210 993	210 993	2000	25 752

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ببسكرة ، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة

يوضح الجدول تطور مساحة وإنتاج الحبوب خلال الفترة 2018/2014 ، حيث بلغ انتاج القمح الصلب في سنة 2018 ، 729 414 قنطار، فيما بلغ إنتاج القمح اللين في نفس السنة ،993 210 قنطار ،كذلك سجلت الأنواع الأخرى تطورا في الإنتاج والمساحة وهو ما يستدعي نشاط التعاونيات الفلاحية على مستوى الولاية.

II.4.1.1. الثروة والإنتاج الحيواني

تعتبر الثروة الحيوانية مصدرا هاما من مصادر الثروة في الولاية، إذ يقدر حجمها كما يوضحه الجدول التالي:.

جدول رقم(04): الثروة الحيوانية بولاية بسكرة خلال الفترة 2018/2014

السنة	الأغنام	الأبقار	الماعز	الإبل	دجاج البيض	دجاج اللحم
2014	1 005 000	4 500	290 500	5 000	100 000	406 000
2015	924 500	4 990	2 876 600	5 020	118 960	428 000
2016	961 700	5 010	299 220	5 102	-	-
2017	1 056 500	5 050	671 700	5 160	-	-
2018	1 100 000	5 500	671 700	5 200	-	-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ببسكرة ، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة

جدول رقم(05): الإنتاج الحيواني بولاية بسكرة خلال الفترة 2018/2013

السنة	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	العسل	الصوف	البيض	الحليب
2014	132 700	8 000	538	127 000	20 000 000	16 000 000
2015	136 120	24 427	621	13 826	12 848 487	10 126 944
2016	130 260	25 540	-	-	8 320 540	40 126 944
2017	127 080	42 530	-	-	5 113 000	40 136 944
2018	130 520	43 500	-	-	5 500 000	40 500 000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ببسكرة ، وضعية الفلاحة لولاية بسكرة

نلاحظ زيادة معتبرة في الثروة الحيوانية نظرا لأن الولاية ذات طابع رعوي بامتياز، ومن جهة أخرى تسخير الدولة للامكانيات ودعمها، ما جعل عدد رؤوس الماعز يصل إلى 700 671 رأس سنة 2018 ، أما الأبقار فزادت بنسبة 26.6 %، كما شهدت رؤوس الإبل أيصا زيادة ، فالسلطات المحلية وضمن المخطط السنوي الفلاحي قامت بتغطية جميع دوائر الولاية بأطباء بيطريين سهروا على الصحة الحيوانية ، ما جعل الإنتاج يتزايد، فاللحوم الحمراء زادت بـ 17.57 %، فيما عرفت اللحوم البيضاء زيادة بـ 530 42 قنطار سنة 2018، أما البيض فقد عرف تراجع طفيف بسبب انخفاض عدد الدجاج.

II .1.2- آفاق الفلاحة في ولاية بسكرة

ثلاث شعب فلاحية إستراتيجية لابد من الاهتمام بها وإعطائها المكانة اللائقة والتي يمكن أن تحدث قفزة نوعية وفي مدة قصيرة لاقتصاد بديل خارج المحروقات، شعبة الخضروات المبكرة المنتجة داخل البيوت البلاستيكية متعددة القبب، شعبة تربية الأغنام سلالة أولاد جلال أي إنتاج اللحوم الحمراء وشعبة التمور وبالأخص صنف دقلة نور، هذه ثلاث شعب أساسية تجعل ولاية بسكرة فلاحية بامتياز (ملحةاحمد، 2015)

والملاحظ أن حجم إنتاج التمور والخضر والفواكه بالولاية، فاق هذا العام 11 مليون قنطار، مسجلا زيادة مقارنة بالموسم الفارط، لكنه تطرق إلى عقبات قال إنها لا تزال مطروحة وتعمل المصالح المختصة على تسويتها، ومن بينها إشكالية عزوف العديد من الفلاحين عن الاستفادة من عقود الامتياز وكذلك شح مصادر المياه الجوفية،وكذا ضرورة تزويد المزارعين بالكهرباء الفلاحية لأن من شأنها إعطاء قوة

أكثر لقدرات الإنتاج، ومشكلة تعبيد المسالك الفلاحية والعمل على الرفع التدريجي للتجميد الذي مس مشاريع في هذا القطاع، وكذلك التسوية في إطار عقود الامتياز، وتقديم القروض المدعمة لتحسين نوعية الإنتاج.

II .2- نشاط التعاونيات الفلاحية في ولاية بسكرة:

تتميز التعاونيات الفلاحية بدور هام في الحفاظ على الفلاحة العائلية، كونها تسمح بإنجاز وتسهيل العمليات التي تتعلق بالإنتاج والتحويل والتعليب وتسويق المنتوجات لمنخرطيها، وكذا التزويد بالتجهيزات اللازمة للمستثمرات، وإمكانات التكوين والتدريب والتأمين..وتعرف التعاونيات الفلاحية، وفق نصوص المواد 2، 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 96 - 459 المؤرخ بتاريخ 18 12 1996.

II .1.2- مفهوم التعاونية الفلاحية وفق المشرع الجزائري

التعاونية هي جماعة من الأشخاص (يسمون متعاونين) يجتمعون اختياريا لتحقيق طموحاتهم المشتركة سواء كانت اجتماعية اواقتصادية اوثقافية ... من خلال التسيير الجماعي لمشروع مشترك بينهم بشكل ديمقراطي وتضامني. (منا96)

فإن أساس التعاونية الفلاحية هو التضامن المهني ما بين الفلاحين، دون ابتغاء هدف مربح. فهي شركة أشخاص مدنية ذات مستخدمين ورأس مال متغيرين، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .أما من حيث التنظيم، الاعتماد، والمراقبة فهم ينشطون تحت سلطة وزارة الفلاحة. وتتميز التعاونيات الفلاحية وفق المشرع الجزائري بما يلي:

- تتمتع التعاونية الفلاحية عند إنشائها برأسمال اجتماعي يتشكل من حصص يكتتبها ويحررها الأعضاء المؤسسون والمنخرطون؛
- تحدد القيمة الاسمية للحصة الاجتماعية بأخفض مستوى (1000 دج) حتى لا تمثل حاجزا أمام الإنخراطات؛
- لا يمكن أن توجد في نفس الدائرة الإقليمية تعاونيات أخرى لها نفس الموضوع الاجتماعي وهذا لاعتبارات اقتصادية، وحتى نواجه مبدأ المنافسة الذي يسير الشركات التجارية والتأكيد على مبدأ التعاون المتبادل الخاص بالتعاونية.
- إن هامش 7 % . المطبق على المنخرطين فقط . لا يعتبر هامش ربح ولكنه مقتطع لضمان تغطية أعباء التسيير ويعاد توزيع الفائض في شكل إستردادات للشركاء، بينما يعاد دفع الفائض الناتج عن العمليات المنجزة مع المستعملين لحساب الاستثمار من حيث مبدأ الفصل في كتابة العمليات المنجزة مع المنخرطين وتلك التي تتم مع المرتفقين
- إن التعاونيات، والتي تتشكل من خمسة منخرطين على الأقل، تتكون من أربعة أشكال مختلفة وهي : التعاونية الفلاحية للخدمات المتخصصة؛
  - ✓ التعاونية الفلاحية حسب الفرع؛
  - ✓ التعاونية الفلاحية المتعددة النشاطات؛
  - ✓ تعاونية الاستغلال المشترك.

ما يمكن الإشارة إليه هنا، هو أن النوع الرابع من التعاونيات لم يتم إنشاؤه لحد الساعة، وذلك لأنه لم يحدد بعد القانون الأساسي لهذا الشكل.

II .2.2- مهام وخصائص التعاونيات الفلاحية:

التعاونية الفلاحية تقوم على أساس التضامن المهني بين الفلاحين ولا تهدف لتحقيق ربح، تؤسس على أساس حرية انضمام لأعضائها وهي شركة أشخاص لها رأسمال ومستخدمون وتتمتع بالاستقلال المالي. (أسماء مسعودي، 2015)

- إنجاز أو تسهيل كل العمليات التي تتعلق بالإنتاج والتحويل وتسويق المنتجات الفلاحية لمنخرطيها.
- تزويد منخرطيها بجزء من المدخولات والتجهيزات اللازمة أوكلها.
- القيام على العموم بجميع العمليات التي تدخل في إطار المهنة الفلاحية لحساب منخرطيها.

وبصفة عامة تكتسب التعاونية الفلاحية المميزات التالية:

II .2.2..1. قوة التفاوض مع الجهات المعنية: معيار قوة التنظيم اليوم يكمن في عدد التابعين والمنخرطين، فمن خلال تأسيس التعاونيات والانخراط المكثف في هذا الإطار, سيمكن هذه التعاونية من جمع عدد كبير من الناشطين في مجال معين, بحيث يتوفرون على طاقة إنتاج كبيرة تمكنهم من فرض كلمتهم في الأسواق, كما تخول لهم فرصة التفاوض مع مختلف الإدارات العمومية فيما يخص سياساتها تجاه القطاع. (أسماء مسعودي، 2015)

II .2.2.2.. التخلص من الوسطاء: لعل اكبر مشكل يعاني منه القطاع الفلاحي على الخصوص اليوم هو الوسيط, الذي يتغذى على جهد المنتجين, وبواسطة التنظيم والتكتل في التعاونيات يمكن توحيد مجهودات المنتجين وفرض السعر المناسب والمعقول في السوق لكسر شوكة الوسطاء.

التكتل يعطي فرصة أكبر لتثمين المنتوجات: من خلال تجميع اكبر عدد ممكن من المنتجين لمادة معينة, سيمكن إطار التعاونية من خلق مشاريع رائدة لتثمين وتصنيع المنتوج أكثر للحصول على القيمة المضافة التي يحصل عليها غالبا أصحاب المصانع والمجمعين الكبار.

الدولة تعطي أهمية أكثر للتنظيمات المهنية: توجه الدولة الآن يسير باتجاه تشجيع وتحفيز التعاونيات وبقية التنظيمات المهنية أكثر عبر منح تحفيزات اكبر في إطار الإعانات التي تقدمها الدولة للفلاحين.كما أن الدولة الآن تقوم بإشراك هذه التنظيمات المهنية في إطار المشاريع التي يتم انجازها ومخططات السياسات الفلاحية.

II .3.2- واقع التعاونيات الفلاحية في ولاية بسكرة:

تحصي بولاية بسكرة 50 ألفا و338 مستثمرا فلاحيا ينشطون في مختلف الشعب الزراعية ، ولا تزال بسكرة الأولى وطنيا من حيث قيمة الإنتاج الفلاحي، ما جعلها تساهم في تغطية 40 بالمائة من احتياجات الجزائريين من الخضر والفواكه لوحدها.غير أن هناك جملة

الصعوبات التي يواجهها المستثمرون في مجال التصدير، تخص أساسا مشاكل إدارية أو تتعلق بنقل الخضروات، سيما مع نقص حاويات التبريد وارتفاع تكاليف استعمال الطائرات، وهو ما جعل العملية تتم بكميات قليلة نسبيا، وذلك نحوالقارات الخمس، وبالأخص باتجاه دول الشرق الأوسط، مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى فرنسا. بالإضافة لعدم تنظيم الأسواق المحلية وكذلك نقص مياه السقي، وكذا إلى استمرار نشاط العديد من الفلاحين بعقود عرفية. (الفلاحية، 2019)

ومن اجل دعم الفلاح في ولاية بسكرة ومواجهة جملة المشاكل التي تثقل عبئ المستثمر الفلاحي المحلي ينشط في ولاية بسكرة أربع تعاونيات فلاحية تتمثل في:

II .1.3.2- التعاونية الفلاحية المتعددة النشاطات CAAP : وتعد التعاونية الأولى على مستوى الوطن عندما تأسست كانت تابعة للدولة ولكن خوصصت منذ 1990، ثم خضعت للتكييف الهيكلي سنة 1996. وهي تنشط في جميع أنواع المحاصيل الزراعية في الولاية.كانت قيمة السهم في التعاونية تقدر ب 100 دج، بحصة اشتراك لا تقل على 10 أسهم، ولكن ارتفعت قيمته إلى 1000دج بسبب زيادة الطلب على الاشتراك في التعاونية. وعن دورها في التنمية: (قماري، 2019)

- تضم 6228 منخرط، وتنشط من خلال 12 الفرع غبر أنحاء الولاية،
- توظف ما يقارب 70 عامل من أجل تسيير نشاطها.
- تدعم ما يقارب 300 هكتار من البيوت البلاستيكية.اي ما يعادل 400 مليون دينار في فترة بين 2 و3 سنوات
- تساهم في تسهيل منح القروض للفلاحين وتمديد فترة السداد،
- وتقديم الدعم على العتاد الفلاحي،
- وتسهيل عملية تموين الاستثمارات الفلاحية المخرطة لديها.

II .2.3.2 – التعاونية الفلاحية للخدمات المتخصصة: تأسست سنة 2000 في منطقة سد فم الغرزة بدائرة سيدي عقبة، ومختصة في دعم المنخرطين لديها في التموين بالمياه وتسيير مياه السد بين الفلاحين.

II .3.3.2 – التعاونية الفلاحية المختصة في المحاصيل الصناعية: تأسست في 2005 وهي مختصة في المحاصيل التي توجه للتصنيع حيث في البداية كان المنخرطين مع الفلاحي في مجال التبغ، الشمة والحناء، ولكن تخصصت أكثر في محصول الدخان وتتعامل بشكل حصري في بيع هذا المحصول لمصنع التبغ والكبريت في قسنطينة.

II .4.3.2- التعاونية الفلاحية للأرض الخضراء: تأسست سنة 2016، في منطقة أولاد جلال وهي مختصة مع مربي المواشي والفلاحين الذين ينجون علف المواشي.

II .4.2- مشاكل التعاونيات الفلاحية:

تأسيس التعاونيات يجب أن يقوم على أساس تشاركي بين المتعاونين وليس طمعا في الاستفادة من تمويل الدولة كما يتخيل للكثير من المتعاونين في الأول, عكس المنطق الذي يقول إن تأسيس التعاونية يكون على أساس تحقيق الأهداف المشتركة بجهد وتمويل ذاتي قبل البحث عن المساعدات الخارجية. وتعاني التعاونيات الفلاحية في ولاية بسكرة على غرار باقي أنحاء الوطن من جملة من المشاكل: (الفلاحية، 2019)

- عدم توحيد الرؤى بين المتعاونين يؤدي إلى انشقاقات في صفوف التعاونية، لذلك يجب اختيار النماذج الجيدة قبل وعند قبول انخراط المتعاونين الجدد.
- ضعف الكفاءات تؤدي في بعض الأحيان إلى الفشل, لذلك يجب اختيار النماذج المثقفة للتسيير. الأنانية والانفرادية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى استشارة المجموعة،مع الوقت تكتسب التعاونية الخبرة العملية والأقدمية المهنية وتتحول من مجرد منتجين إلى محترفين أصحاب ملكية وخصوصية النوع المنتج.
- مشاكل تخص عدم امتلاك مقر للتعاونية وارتفاع تكاليف التسيير مما يشكل عائق أمام استمرار نشاط التعاونية.
- كما تعاني من ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على التعاونيات الفلاحية

II .5.2- تفعيل وتحسين العمل التضامني للتعاونيات الفلاحية في ولاية بسكرة:

إن الوضع الاقتصادي في الجزائر لم يستجيب لتطلعات الشباب الذي يطالب بفرص العمل والتنمية، ويجمع أغلب المحللين أن المؤشرات الاقتصادية والمالية العمومية تراجعت باستمرار إلى مستوى ينذر بمخاطر حقيقية، مع معدل نمو حقيقي ضعيف ومؤشرات مرتفعة للتضخم والعجز في الميزانية وارتفاع نسب البطالة .وعزا بعض الخبراء التراجع في المسار الاقتصادي إلى نقص الوعي بضرورة التخلص من المنوال التنموي القديم، رغم كل التغيرات والترميمات والإصلاحات الهيكلية التي لم تؤد إلى نتيجة.

إن لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الهادفة للربح دور كبير يضاهي دور الدولة في حل المشكلات الاجتماعية من التنمية المحلية والتشغيل والفقر والتعليم والصحة، وذلك لما يواجهه الاقتصاد الوطني من ضعف الكفاءة أحيانًا أو البطء أو الفساد والبيروقراطية التي تكون عائقًا للتغلب على هذه المشكلات، ولكن على الدولة أن تسمح لهذه المنظمات أن تشاركها ، وتطرح قوانين تفتح من خلالها المجال للعمل وتقنين نمط اقتصادي جديد هو"الاقتصاد الاجتماعي التضامني" صاحب النجاحات في التجارب المقارنة.

أما فيما يخص التعاونيات في الولاية محل الدراسة فلا بد من تطوير طرق تضامنية تتماشى مع احتياجات الفلاح المحلي؛ فحسب متابعتنا في الميدان فان مشاكل المد بخطوط الكهرباء وتعبيد الطرق تشكل عائق أمام الفلاح وعليه نقترح:

- بالنسبة للولايات ذات الطابع الفلاحي البحت مثل ولاية بسكرة لا بد من تنصيب مكتب ولائي تابع للامانة من أجل متابعة الاحتياجات المشتركة للفلاحين بالتنسيق مع التعاونيات في المنطقة.
- أن تقوم التعاونيات بتنظيم دورات تكوينية من اجل هيكلة فلاح مكون ومدرب فيما يخص مجال نشاطه الفلاحي.
- اعداد الاحصائيات الدقيقة من طرف التعاونيات الفلاحية من اجل تسهيل القيام بالبحوث العلمية والاستفادة من النتائج بمعية التعاونيات المتخصصة.
- انشاء صناديق تكافلية مختصة في التهيئة على مستوى التعاونية تدعم من طرف خزينة الولاية من اجل تحسين التهيئة ومساعدة الفلاحين.
- أما بالنسبة لعوائق التصدير فلا بد أن تقوم التعاونيات بإعداد مخططات محلية تخص هذا المشروع مع كل الاحتياجات المرافقة مثل طرق التسويق، ومعدات التجميد والحفظ وغيرها ودمجه وفق خطة مستعجلة للتنمية المحلية مع التنسيق مع الجهات المختصة.

الخلاصة

إن التعاونية الفلاحية الفتية تشكل مصدرا لفوائد اقتصادية حقيقية بالنسبة لعائلات الفلاحين ودلك من خلال زيادة استقرار القطاع الفلاحي وتحسين ولوج المنتجات إلى السوق وتقوية وضعية الفلاحين في سلسلة الصناعة الغذائية فالتعاونية أساسية لإحداث فرص الشغل وتوفير وسائل العيش وهي تساهم في تنمية المجتمع القروي .إن التعاونية الفلاحية مقاولة مستدامة من الوجهة الاجتماعية والبيئية وتقوم على أساس حماية أعضائها والجماعات التي تشتغل في إطارها.

وبصفة عامة يمكن أن توجه التوصيات التالية للتعاونيات والمصالح الفلاحية من أجل تفعيل المضمون التضامني في نشاطها بما يخدم القطاع الفلاحي الوطني:

- تعميق الوعي بأهمية روح التعاون لدى المتعاون وسكان الدائرة الترابية للتعاونية

- خلق أنشطة مدرة للدخل بالنسبة للمتعاونين
- خلق فرص للشغل
- تحقيق الارتقاء الاجتماعي للمواطنين
- استعمال التقنيات الحديثة لرفع الإنتاج وتحسين المردودية
- تطوير الموارد البشرية والمالية للتعاونية عبر التكوين المستمر

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. (2015). *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعى لنموذمدمج*. المملكة المغربية: مطبعة سيباما.

المجلس الاقتصادي،الاجتماعي للأمم المتحدة. (2014). *البعد الاجتماعي للتنمية*. منظمة الامم المتحدة.

الهادي عبدوأبوه. (2014-2015). *الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الامكانيات والواقع في موريتانيا (رسالة دكتوره)*. الجزائر: جامعة بوبكر يلقايد تلمسان.

بودجة كريمة، أسماء مسعودي. (2015). *التعاونيات الفلاحية في الجزائر*. الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، المعهد الوطني للارشاد الفلاحي.

رئيس مصلحة التعاونيات الفلاحية. (08 09, 2019). التعاونيات الفلاحية ببسكرة. (زياني منيرة، المحاور)

عصام الدين الراجحي. (27 05, 2018). (التمر-جمنة-يؤسس-لقطاع-إقتصادي-بديل) تاريخ الاسترداد 07 09, 2019، من التيار نيوز: https://attayarnews.net/

مسعود قماري. (10 09, 2019). مدير التعاونية الفلاحية متعددة النشاطات.

ملحةاحمد. (2015). *بسكرة وجهة للاستثمار الفلاحي بامتياز*. الجزائر.

منظمة الامم المنحدة. (2015). *الاقتصاد التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية*. الاسكوا.

ياسمين. (2019). بسكرة تكسب رهان الفلاحة. *جريدة النصر اليومية* ، 03.

المراجع الأجنبية

Agence Nationale de Développement de l'Investissement. (2018). *Rapport.* wilaya de Biskra: ANDI.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

نسرين بوزاهر ، منيرة زياني (2022)، **دور الممارسات التضامنية في تحسين عمل المقاولات التعاونية الفلاحية في بسكرة** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07(العدد 02)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 32-44.

SCAN ME